كبار التجار في السوق يتجهون نحو استئجار حاملات النفط العملاقة من خلال عقود

مؤشرات على تخمة جديدة في أسواق النفط العالمية

فيما بدا أنه مؤشر على تخمة قريبة في أسواق النفط العالمية، يتجه كبار التجار في السوق نحو استئجار حاملات النفط العملاقة من خلال عقود تمتد لشهر في إشارة لا تخطئها العين على تخوفهم من حدوث تخمة جديدة في المعروض وتراجع بالطلب بفعل موجة جديدة لفيروس كورونا المستجد الذي يواصل حصد الأرواح على مدار الساعة.

وعلى مدار شهور الصيف، عاد الهدوء إلى أسواق النفط العالمية بعد اتفاق أوبك مع حلفائها من خارج المنظمة على خفض نحو 10 بالمئة من المعروض العالمي لإحداث حالة من التوازن بين العرض والطلب في السوق التي أنهكتها تبعات جائحة كورونا.

وقالت مصادر إن شركة Trafigura Group، ثاني أكبر تاجر مستقل للنفط بالعالم، حجزت خلال الأيام الأخيرة العشرات من ناقلات النفط التي تكفي لتخزين ما يربو إلى 24 مليون برميل من النفط تحسبا لأزمة جديدة في الطلب على الخام.

وأظهرت بيانات أخرى للوكالة حجز نحو 18 ناقلة للخام من قبل شركات Royal Dutch Shell و Vitol Group وLukoil وشركة البترول الوطنية في الصين فيما بدا أنه توجه من تلك الشركات لتخزين الخام مع تراجع متوقع في الطلب خلال الشهور المقبلة.

وفي وقت لم تشر فيه البيانات إلى أن الغرض من حجز تلك الناقلات هو التخزين، إلا أن بندا في التعاقد مع تلك الناقلات حدد أسعار ثابتة يومية ما يعني أن تلك الشركات تتجه لتخزين الخام من خلال سعات تخزين إضافية إذا ما اقتضت الضرورة أو كان الأمر مربحا.

وفي وقت سابق من العام الجاري، اكتظت البحار والمحيطات بمئات الناقلات النفطية العملاقة التي كان تخزن الخام على متنها مع انهيار تام في الطلب وتداول بعض أنواع الخام في النطاق السالب قبل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين كبار المنتجين ما أعاد التوازن إلى السوق.

وجنى التجار الكثير من الأرباح في وقت كانت فيه تكلفة تخزين الخام على متن حاملات النفط، وهي أعد أغلى أشكال تخزين الخام، أفضل من بيعه في السوق الفورية مع التراجع الحاد في الأسعار والانخفاض الشديد في الطلب على الخام.

وقالت مصادر إن شركة Trafigura حجزت 12 ناقلة نفطية عملاقة مع انخفاض حاد في أسعار التعاقد عما كانت عليه في مطلع العام، وهو ما يعني أن الشركة يمكنها الاستفادة من تلك الناقلات في التخزين أو حتى في نقل الشحنات بتكلفة أقل.

وتراجع أسعار الناقلات ومساحات التخزين العائمة مع خفض صادرات أوبك وتراجع الطلب على السفن من الصين أحد كبار مستوردي الخام بالعالم والتي نجحت بالفعل في تخزين كميات كبيرة من النفط خلال الشهور الماضية.

وارتفعت أسهم شركات الشحن والنقل البحري في تعاملات الجمعة الماضية مع صعود أسهم Frontline Ltd بنحو 6 % و Euronav البلجيكية بنحو 5.2 بالمئة.

واصلت تحسين مستويات كفاءتها.. ونسبة التكلفة إلى الدخل تتراجع للربع الثاني

البنوك السعودية تتبع قواعد صارمة لخفض النفقات والتكلفة

قالت شركة ألفاريز آند مارسال للاستشارات «AlM"، امس الأحد، إن البنوك السعودية واصلت تحسين مستويات كفاءتها، حيث تراجعت نسبة التكلفة إلى الدخل للربع الثاني على التوالي نتيجة لاتباع منهجية صارمة لتحسين التكلفة وخفض النفقات التشغيلية خلال فترة الإغلاق.

وأوضحت في تقرير لها، أنه على الرغم من انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل المستمر، فلا تزال أعلى بقليل من معدلها الوسطي خلال السنة المالية 2019 (34.6 بالمئة).

وأشارت في التقرير، إلى استمرار ضعف التوقعات الخاصة بمعدلات الربحية للبنوك نتيجة للتأثيرات المزدوجة والناجمة عن تراجع أسعار النفط، والإغلاق المرتبط بانتشار مرض كوفيد19-، والتي تؤثر بدورها على معدلات الطلب على الائتمان وجودة الأصول.

وشهدت البنوك العشرة الأكبر في المملكة زيادة هامشية في الودائع بالمقارنة مع الربع الماضي، ما ساهم في تحسين وضعها التمويلي. وسجلت نسبة القروض إلى الودائع زيادة طفيفة خلال الربع الثاني من العام لتبلغ 86.1 بالمئة، وفقا للتقرير.

ويشير التقرير إلى ارتفاع مخصصات القروض بشكل ملحوظ بالنسبة للبنوك التي أعلنت عن أرباحها للربع الثاني. وارتفع إجمالي المخصصات بنسبة 64.7 بالمئة على أساس فصلي ليبلغ 5.1 مليار ريال خلال الربع الثاني 2020، مواصلاً تقلباته.

بينما تراجعت نسبة التغطية للربع الخامس على التوالي لتبلغ 146.2 بالمئة نتيجة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة بنسبة 9.6 بالمئة ، واستناداً إلى عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، يمكن أن يستمر بناء الاحتياطيات خلال الأرباع القادمة.

وشهدت المخصصات زيادة ملحوظة لدى معظم البنوك. وارتفع إجمالي المخصصات بنسبة 64.7 بالمئة ، حيث أدت صعوبة مزاولة الأنشطة الاقتصادية إلى ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة. بينما حققت القروض المتعثرة / نسبة صافي القروض زيادة من 1.9 بالمئة في الربع الأول 2020 إلى 2 بالمئة في الربع الثاني. وارتفع مؤشر تكلفة المخاطر من 0.82 بالمئة في الربع الأول 2020 إلى 1.30 بالمئة في الربع الثاني. بينما تراجعت نسبة التغطية للربع السنوي الخامس على التوالي لتبلغ 146.2 بالمئة نتيجة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة بنسبة 9.6 بالمئة على أساس فصلي.

وشهدت القروض المتعثرة إلى نسبة صافي القروض تراجعاً حاداً في القطاع المصرفي في السعودي ودولة الإمارات منذ الربع الأخير 2019.

وعلى الرغم من ذلك، وصلت نسبة التغطية في القطاع المصرفي للمملكة خلال الربع الثاني 2020 إلى 146.2 بالمئة، مسجّلة بذلك نتيجة أفضل بكثير بالمقارنة مع نسبة التغطية في الإمارات والتي بلغت 89.2 بالمئة. وتراجع العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك نتيجة لانخفاض الدخل التشغيلي وزيادة المخصصات التي أثرت على الأرباح. وانخفض صافي الدخل بنسبة 17.7 بالمئة بسبب التأثير المزدوج لانخفاض الدخل وارتفاع المخصصات.

الفئة	المقياس	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020
الحجم	نمو القروض والسلف (على أساس فصلي)	4.9%	1.9%
	نمو الودائع (على أساس فصلي)	1.5%	1.8%
السيولة	نسبة القروض إلى الودائع	86.0%	86.1%
الإيرادات والكفاءة التشغيلية	نمو الدخل التشغيلي (على أساس سنوي)	-1.6%	-3.8%
	الدخل التشغيلي/ الأصول	4.0%	3.7%
	الدخل من غير الفوائد/ الدخل التشغيلي	23.1%	21.9%
	العائد على الائتمان	6.1%	5.5%
	تكلفة التمويل	0.9%	0.7%
	صافي هامش الفائدة	3.2%	3.0%
	نسبة التكلفة إلى الدخل	35.1%	34.9%
المخاطر	نسبة التغطية	147.8%	146.2%
	تكلفة المخاطر	0.8%	1.3%
الربحية	العائد على حقوق المساهمين	12.5%	10.3%
	العائد على الأصول	1.8%	1.4%
	العائد على الأصول المرجحة بالمخاطر	2.2%	1.7%
رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	18.5%	19.0%

قانون «الأموال المنقولة» استثنى النفقات والأجور والرواتب والتعويضات العمالية

«المالية» الإماراتية: لا يجوز رهن رواتب العمال وحقوقهم ضماناً للقروض

أفادت وزارة المالية الإماراتية بأنه لا يجوز للشركات بمختلف أنواعها رهن رواتب العمال وحقوقهم ضماناً لأخذ قروض بنكية، موضحة أن قانون «الأموال المنقولة» الصادر أخيراً استثنى من أحكامه النفقات والأجور والرواتب والتعويضات العمالية.

لكن الوزارة بينت أن بوسع البنك المقرض إذا كان حقه مضموناً وله أولوية، الحصول على حقه أولاً قبل أي حقوق أخرى سواء كانت حقوقاً عامة أو حقاً للعمال أو غيره.

وتفصيلاً، أكدت وزارة المالية أن رواتب العمال ومستحقاتهم والمبالغ المخصصة للتقاعد أو التأمين الصحي أو أي مستحقات أخرى، لا يجوز أن يستخدمها أصحاب الشركات بأنواعها كافة، سواء كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، كضمان لأخذ قروض بنكية تحت مظلة قانون «الأموال المنقولة» الصادر أخيراً.

وأضافت أنه «لو كان لدى الشركة حساب مستقل فيه مبالغ مالية يتم تجنيبها لدفع الرواتب أو الضمانات العمالية أو الضمان الصحي أو تعويضات التقاعد أو عند الإصابة بضرر أثناء العمل، وهذا المبلغ يتم تجنيبه بشكل دائم لحساب الموظفين، فلا يمكن للشركات استخدامه كضمان للحصول على قرض وذلك لمصلحة العمال».

في المقابل، يضمن القانون للدائن المضمون أولوية الحصول على حقه من أجل تحريك الأسواق وحفاظاً على الاقتصاد، بمعنى أنه بوسع البنك المقرض إذا كان حقه مضموناً وله أولوية، الحصول على حقه أولاً قبل أي حقوق أخرى سواء كانت حقوقاً عامة أو حقاً للعمال أو غيره.

وأوضحت الوزارة أن القانون نص على أن «النفقات والأجور والرواتب والتعويضات العمالية مستثناة من أحكامه، بمعنى أنه لا يجوز استعمالها كأموال يمكن رهنها ضماناً للقروض».

وأضافت أنه «لو كان لدى الشركة حساب مستقل فيه مبالغ مالية يتم تجنيبها لدفع الرواتب أو الضمانات العمالية أو الضمان الصحي أو تعويضات التقاعد أو عند الإصابة بضرر أثناء العمل، وهذا المبلغ يتم تجنيبه بشكل دائم لحساب الموظفين، فلا يمكن للشركات استخدامه كضمان للحصول على قرض وذلك لمصلحة العمال».

وبينت «المالية»، أنه في المقابل، يضمن القانون للدائن المضمون أولوية الحصول على حقه من أجل تحريك الأسواق وحفاظاً على الاقتصاد، بمعنى أنه بوسع البنك المقرض إذا كان حقه مضموناً وله أولوية، الحصول على حقه أولاً قبل أي حقوق أخرى سواء كانت حقوقاً عامة أو حقاً للعمال أو غيره.

النقد الدولي أعرب عن استعداده لمضاعفة الجهود من أجل المساعدة

أوروبا تكرر: لا مساعدات للبنان دون إصلاحات وتغيير

في الوقت الذي لا يزال تشكيل الحكومة عالق في لبنان، وسط تصريحات جدلية يطلقها بعض السياسيين في البلاد، وكان آخرها ما صدر عن أحد نواب حركة أمل التي يرأسها رئيس البرلمان نبيه بري، لجهة تمسك حزبه بحقيبة المالية، تتعالى مطالبات اللبنانيين برحيل كافة تلك الطبقة التي يتهمونها بالفساد.

في وقت تؤكد التحركات الدولية، لا سيما الفرنسية على ضرورة، تشكيل حكومة مغايرة لنهج المحاصصة الذي درجت عليها التشكيلات السابق في البلاد. يشار إلى أن مأساة العاصمة وقعت عندما انفجرت مئات الأطنان من نترات الأمونيوم التي تركت في عنبر بالميناء.

«ذات صدقية»

بدوره، دعا مفوض الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات إلى تشكيل حكومة «ذات صدقية» في لبنان بشكل عاجل قبل إطلاق مرحلة ثانية من الدعم المالي للبلاد الغارقة في أزماتها.

وقال يانيز لينارزيتش، أمس السبت إن الاتحاد الأوروبي خصص 64 مليون يورو (79 مليون دولار) للاستجابة الطارئة للانفجار المدمر في ميناء العاصمة بيروت والذي أسفر عن مقتل أكثر من 190 شخصا وإصابة الآلاف في الرابع من أغسطس. وأشار إلى أن الدفعة التالية من التمويل ستكون لإعادة الإعمار، لكنه حذر من أنه يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع الإصلاحات لأن المجتمع الدولي ليس على استعداد لدعم الممارسات «التي أدت إلى انهيار مالي وأزمة اقتصادية».

«التغيير ضروري»

كما قال عقب وصوله الى لبنان على متن طائرة مساعدات إنسانية «نحن بحاجة الى حكومة ذات صدقية تحظى بثقة اللبنانيين ومصممة على قيادة البلاد في الاتجاه الصحيح». وأضاف «على الطبقة السياسية في لبنان أن تُقدّم ما يطلبه الناس وهذا أيضا ما يتوقعه المجتمع الدولي. أنا أتحدث عن الحكم وليس عن الإصلاحات الاقتصادية فقط. يجب أن يكون هناك تغيير في الطريقة التي يُدار بها» هذا البلد.

يشار إلى أن مأساة العاصمة وقعت عندما انفجرت مئات الأطنان من نترات الأمونيوم التي تركت في عنبر بالميناء.

وفي وقت يعاني الشعب اللبناني أسوأ أزمة اقتصادية في البلاد منذ عقود، جاء الانفجار ليفاقم الغضب الشعبي حيال الإهمال الرسمي والطبقة السياسية المتهمة بالفساد.

واستقالت الحكومة اللبنانية برئاسة حسان ديان في أعقاب كارثة المرفأ، لكن لبنان رفض إجراء تحقيق دولي، قائلاً إنه سيتكفل بالتحقيق بمساعدة خبراء أجانب.

الصين تصدر قواعد جديدة لتشديد الرقابة على الشركات المالية القابضة

أصدرت الصين امس الأحد قواعد جديدة لتنظيم الشركات المالية القابضة، في أحدث خطوة لحماية قطاعها المالي الضخم من المخاطر الشاملة.

وقال بنك الشعب الصيني في بيان إن القواعد الجديدة وُضعت لسد الثغرات في أنظمة الإشراف والتنظيم بعد توسع عدد قليل من الشركات في القطاع المالي دون آليات للعزل وتراكم مخاطرها.

ووفقا للقواعد الجديدة، يتعين أن يكون رأس مال الشركة خمسة مليارات يوان على الأقل (731.74 مليون دولار) للحصول على ترخيص شركة مالية قابضة.

تحدد القواعد أيضا متطلبات إجمالي الأصول التي يمكن للشركات المالية القابضة إدارتها. وستحتاج الشركات التي تملك أصولا مصرفية إلى ما لا يقل عن 500 مليار يوان من إجمالي الأصول، في حين يجب أن يكون للشركات التي لا تحوز أصولا مصرفية أصول بقيمة 100 مليار يوان على الأقل.

في 2018، ضم البنك المركزي خمس شركات مالية قابضة، منها عملاق التكنولوجيا المالية أنت فاينانشال ومجموعة التجزئة سونينج.كوم ومجموعة تجار الصين المملوكة للدولة، إلى خطة لاختبار قدرتها على إدارة المخاطر.

تسعى أنت فاينانشال، المملوكة للملياردير الصيني جاك ما والتي تقرر تغيير اسمها إلى أنت جروب، لإدراج مزدوج في هونج كونج وشنغهاي.

تدخل القواعد الجديدة حيز التنفيذ في أول نوفمبر تشرين الثاني، وستُمنح الشركات فترة سماح لمدة عام للامتثال لها.

وتحدد القواعد أيضا متطلبات إجمالي الأصول التي يمكن للشركات المالية القابضة إدارتها. وستحتاج الشركات التي تملك أصولا مصرفية إلى ما لا يقل عن 500 مليار يوان من إجمالي الأصول، في حين يجب أن يكون للشركات التي لا تحوز أصولا مصرفية أصول بقيمة 100 مليار يوان على الأقل.